United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

مشاورة المديرة العامة الإقليمية مع اللجان الوطنية لليونسكو في منطقة آسيا والمحيط الهادي بشأن إعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٢–٢٠١٣ (٣٦م/٥)

تشانغوون، جمهورية كوريا، ٢١–٢٠١٠/٥/٢٤

المقدمة

شارك في المشاورة الإقليمية التي تعقد كل عامين مندوبون من اللجان الوطنية لليونسكو في الدول الأعضاء الاثنتين والأربعين في آسيا والمحيط الهادي المذكورة فيما يلي، كما شارك فيها ممثلون من بيرو والاتحاد الروسي وتركيا:

أفغانستان وأستراليا وبنغلاديش وبوتان وبروني دار السلام وكمبوديا والصين وجزر كوك وفيجي والهند وإندونيسيا وإيران واليابان وكازاخستان وكيريباتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا والملديف وجزر مارشال وميكرونيزيا ومنغوليا وناورو ونيبال ونيوزيلندا ونيوي وباكستان وبالاو وبابوا غينيا الجديدة والفلبين وجمهورية كوريا وساموا وسنغافورة وجزر سليمان وسري لانكا وطاجيكستان وتيمور–ليشتي وتونغا وتوفالو وأوزبكستان وفانواتو وفيتنام.

وحضر الجلسة العامة لاجتماع المشاورة المذكورة، في ٢٠١٠/٥/٢٢، كل من السيد دافيدسون هيبورن، رئيس المؤتمر العام لليونسكو والسيد هانس دورفيل، مساعد المديرة العامة لمكتب التخطيط الاستراتيجي ونائب المديرة العامة بالوكالة. كما حضر الاجتماع ١١ ممثلاً لمقر اليونسكو و١٤ مديراً للمكاتب الميدانية وغير ذلك من موظفي اليونسكو في الميدان و٥ مراقبين من المؤسسات.

افتتاح المشاورة

افتتح المشاورة الإقليمية رسمياً كل من:

- السيد تايك–سوتشون، الأمين العام للجنة الوطنية الكورية لليونسكو،
- السيد مان–كيون سيو، نائب الحاكم المعني بالشؤون الإدارية، للحكومة الإقليمية لغيونغسانغام–دو،
- السيد غوانغ–جو كيم، مدير مكتب اليونسكو في بانكوك (الذي ألقى كلمة بالإنابة عن السيدة إيرينا بوكوفا المديرة العامة لليونسكو).

وأرفقت نصوص هذه الكلمات في ملحق لهذا التقرير. واعتُمد بالإجماع النظام الداخلي المؤقت وجدول الأعمال والجدول الزمني المؤقتين بعد إدخال تعديلات تحريرية طفيفة على المادتين ٦ و١٩.

وانتُخب ممثلو البلدان التالية أعضاء في المكتب:

- الرئيس: السيد تايك–سوتشون (كوريا)
- نواب الرئيس: سعادة السيد تواكاي كوريرينتيتاكه (كيريباتي)
  السيد شاو فام سانه (فيتنام)
  السيدة برثيوسا سوليفن (الفلبين)
- المقرر العام: السيد سكيب عليم (باكستان)
- المقرران المشاركان:
  السيد تاكاشي آساي (اليابان)
  السيدة جانيت سيبيلي تاسمانيا (نيوي)

استعراض عملية تخطيط الوثيقة ٣٦م/٥

قدم السيد جان–إيف ليسو (مدير قسم الدراسات والبرمجة، ونائب مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي) استعراضاً لعملية تخطيط الوثيقة ٣٦م/٥. ولاحظ أن الوثيقة ٣٦م/٥ ستكون آخر وثيقة برنامج وميزانية للفترة التي تغطيها الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية (٣٤م/٤) وأنها ينبغي أن تسهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية لفترة السنوات الست والمهام التي أسندت إلى اليونسكو فيما يخص التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتعزيز الحوار بين الثقافات وتعزيز ثقافة السلام.

كما أشار إلى التقييم الخارجي الذي يُجرى حالياً لليونسكو، وكان عضو من فريق التقييم الخارجي المستقل حاضراً بصفة مراقب.

وقدمت الأمانة أيضاً، بناء على طلب وجه إليها، ملخصاً للمشاورة التي تمت مؤخراً في المنطقة العربية في الفترة من ١٠–١٣ أيار/مايو في الرباط، المغرب، وملخصاً للتوصيات الصادرة عن هذه المشاورة.

وشدد سعادة السيد دافيدسون هيبورن لدى مخاطبة الاجتماع، على أن المشاورات الإقليمية تعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة لليونسكو وتدل على تمسك المنظمة باللجان الوطنية التي وصفها بأنها "شريان الحياة بالنسبة للمنظمة".

وبالإضافة إلى ذلك، شدد نائب المديرة العامة بالوكالة، السيد هانس دورفيل، على الأهمية التي توليها المديرة العامة لأن يكون عمل اليونسكو ذا جدوى وبارزاً، وهما موضوعان ينبغي أن يوجّها مناقشات الاجتماع على نحو مفيد. وأشار إلى أن "توحيد أداء" منظومة الأمم المتحدة يُعد أيضاً ذا أهمية كبيرة بالنسبة لدور اليونسكو على الصعيد الوطني في المستقبل.

التعليقات الأولية للجان الوطنية

وافق المشاركون على دراسة القضايا بالترتيب الذي وردت به في الاستبيان مع مراعاة السياق الأوسع للاستراتيجية المتوسطة الأجل وأهدافها. وبناء على طلب الرئيس، استعرضت الأمانة النقاط الرئيسية للاستبيان بالترتيب الذي وردت فيه.

وتم التشديد على أن المناقشات توفر فرصة فريدة لجمع اللجان الوطنية لليونسكو ولتلقي مساهمة ملموسة منها مرتين في السنة.

وشارك المشاركون في جولة تمهيدية من المناقشات. وأشار بعضهم إلى أهمية "النزعة الإنسانية الجديدة" التي تقع في صميم رؤية المديرة العامة لليونسكو، والتي تبث حياة جديدة في المهمة الفكرية والأخلاقية لليونسكو وتركّز على أهمية الحوار وثقافة السلام والاحترام المتبادل والتفاهم وحقوق الإنسان وغير ذلك من المبادئ والقيم الأساسية بالنسبة لعالم اليوم.

وأعرب المشاركون عن دعمهم لهذا التوجه الجديد الذي حددته المديرة العامة، بالعودة إلى ما سماه أحد المشاركون بـ"روح الميثاق التأسيسي". واتفق المشاركون في الاجتماع على أن الميثاق التأسيسي لليونسكو لا يزال يحتفظ بملاءمته، وأعربت مندوبة عما "راعها" في الأمر وهو أن الدستور كُتب منذ ستة عقود مضت بلغة وصفتها بأنها ليست "جميلة" فحسب بل إنها "صحيحة" أيضاً. ووافق المندوبون بشكل عام على الأهمية الأساسية التي تولى لمهمة اليونسكو الفكرية، إذ تضطلع المنظمة وحدها بدور قيادي في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعمل الفكري وجمع وتقييم وتشاطر المعارف، كما وافقوا على مهمتها الأخلاقية – فأشار أحد المندوبين إلى المنظمة بوصفها تجسيداً للقيادة والضمير في العالم.

ومن الناحية التنفيذية، تم التأكيد على أن اللجان الوطنية لليونسكو تؤدي دوراً فريداً بصفتها هيئات تنسيق وطنية تتعاون مع الحكومات في الدول الأعضاء لتساعد على تنفيذ مهمة اليونسكو الفكرية والأخلاقية.

وفي هذا الصدد، قدم داريل ماسر، المستشار الإقليمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية (مكتب اليونسكو في بانكوك)، بناء على طلب الرئيس، عرضاً موجزاً للأبعاد الأخلاقية لتغيّر المناخ.

وركّزت عدة مداخلات أولية على علاقة اليونسكو بلجانها الوطنية، ولا سيما في سياق التركيز الجديد على العمليات الميدانية، وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة. ورأى بعض المندوبين أنه لا بد من مواصلة عملية تطبيق اللامركزية بقوة أكبر، مع ضمان تنسيق أحسن بين المقر والميدان وكذلك استقلال أكبر للمكاتب الميدانية في اتخاذ القرارات والتحكم في الميزانية، بغية الاستفادة بقدر أكبر من الخبرات في الميدان. كما أعرب عدة مندوبين عن تحفظاتهم بشأن النظام الحالي للتمثيل في المجلس التنفيذي، فرأوا أنه ينبغي ضمان العضوية في المجلس للدول الجزرية من منطقة المحيط الهادي (وتم الاتفاق على أنه سيجري دعوة رئيس مجموعة آسيا

والمحيط الهادي في باريس إلى المشاركة في الدورة القادمة لمشاورة المديرة العامة مع اللجان الوطنية في عام ٢٠١٢).

وركّزت عدة مداخلات على دور المنظمة وميزاتها المقارنة في إطار منظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع، وطالبت بأن يُحدد دور المنظمة بشكل أوضح بهدف تعزيز فعاليتها، وأن يجري العمل في الوقت ذاته على ضمان قدر أكبر من التعاون بين "أسرة اليونسكو" وهيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن القضايا ذات الأهمية المشتركة والتي تتطلب الدراية الفنية المشتركة.

المشاورات مع مجموعات البلدان بشأن الوثيقة ٣٦م/٥

نُظمت ست مشاورات مع مجموعات البلدان أثناء المشاورة لمجموعات اليونسكو التالية:

- جنوب شرق آسيا (بانكوك وجاكارتا)
- المحيط الهادي (آبيا)
- آسيا الوسطى (ألماتي)
- جنوب آسيا (نيودلهي)
- شرق آسيا (بيجين)
- غرب آسيا (طهران)

[ملاحظة: أرفقت التقارير عن المشاورات التي أجريت مع مجموعات البلدان هذه لمن يود الاطلاع عليها]

التوصيات بشأن الوثيقة ٣٦م/٥

(أولاً) أفريقيا والمساواة بين الجنسين – أولويتا اليونسكو العامتان

وافق المشاركون على أنه ينبغي لليونسكو أن تعطي أولوية عامة لأفريقيا والمساواة بين الجنسين. ورأوا أن هاتين الأولويتين العامتين ينبغي أن تترجما إلى توصيات إقليمية لكي تدرجها البلدان في سياساتها الوطنية ولكي تخصص لها الموارد الملائمة.

السؤال ١: في أي مجالات، وبأي طريقة، ينبغي أن تعزز اليونسكو دعمها لتنفيذ قرارات الاتحاد الأفريقي وعملية التكامل الإقليمي وأولويات الجماعات الاقتصادية الإقليمية والبلدان الأفريقية؟ وأي نوع من الدعم ينبغي أن تقدمه اليونسكو إلى المؤسسات المتخصصة الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي؟

وأوصى المشاركون بما يلي:

- ضمان الاتساق بشكل عام بين أنشطة اليونسكو لصالح أفريقيا وأهداف الاتحاد الأفريقي.
- إعطاء الأولوية لتخفيف وطأة الفقر عن طريق التعليم، والعلوم، والتدريب على اكتساب المهارات، ونقل المعارف.
- إيلاء أولوية خاصة لمبادرة تدريب المعلمين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- تعزيز التعاون شمال – جنوب – جنوب والتعاون فيما بين البلدان في هذا المجال.
- الموارد المخصصة لهذا النشاط تبدو كافية ولكن ينبغي استخدامها بكفاءة وبفعالية (بحيث يجري التركيز على التنمية المحلية.

وفيما يلي تعليقات إضافية:

- لاحظ المندوبون أيضاً أن منطقة مجموعة آسيا والمحيط الهادي تضم أكبر عدد من الفقراء وأنه ينبغي مراعاة هذا الوضع في البرنامج والميزانية.
- أوصي بأنه ينبغي لليونسكو أن تتعاون أيضاً مع مختلف المؤسسات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في مجموعة آسيا والمحيط الهادي (من ذلك مثلاً منظمة شنغهاي للتعاون في آسيا الوسطى).

السؤال ٢: هل ترون أنه يكرس لأفريقيا حالياً ما يكفي من تركيز وموارد في برنامج وميزانية اليونسكو؟

رأى بعض المشاركين أن الموارد المخصصة لهذا الغرض تبدو كافية ولكن ينبغي استخدامها بكفاءة وفعالية مع التركيز بوجه خاص على التنمية المحلية. ورأى مشاركون آخرون أنه يمكن زيادة الموارد ولكن من الجوهري تقييم تأثير الأنشطة المضطلع بها حتى الآن.

ورأى البعض بشكل أعم أنه ينبغي لليونسكو أن تركّز على البلدان ذات الأولوية والمجالات ذات الأولوية، وأن تركّز بالتالي بقدر أكبر على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

السؤال ٣: هل لديكم أي مقترحات بشأن كيفية تعزيز أثر أعمال اليونسكو، وتجديد نهوجها فيما يتعلق بأفريقيا في مجموعها، وعلى الصعيد القطري؟

أوصي باتخاذ الخطوات التالية:

- إعطاء الأولوية للتخفيف من وطأة الفقر عن طريق التعليم والتدريب على اكتساب المهارات ونقل المعارف.

- التعاون بين بلدان الشمال – الجنوب – الجنوب والتعاون فيما بين البلدان في هذه المجالات.
- تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال – الجنوب – الجنوب بشكل أعم، بما في ذلك تشجيع المبادلات الثقافية وبناء القدرات.
- مواصلة تقوية اللجان الوطنية الأفريقية.
- تحسين الرصد والتقييم.
- تقييم المساعدة الثنائية وقيام اليونسكو بتقديم المساعدة التقنية حيثما أمكن (مثل: إنشاء معهد للتدريب في مجال تخطيط التربية).
- تحسين وضع المعلمين (مع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات).
- التعلّم عن بعد.
- تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات وإقامة الشبكات.

السؤال ٤: بعد مضي خمسة عشر عاماً على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين، ما الذي تقترحونه أو ترون أنه أهم تدبير (أو تدابير) يمكن اتخاذه من أجل التقدم في التنفيذ الفعلي لخطة عمل اليونسكو لتحقيق المساواة بين الجنسين على سبيل الأولوية للفترة ٢٠٠٨–٢٠١٣ ومن أجل الارتقاء بالتزام اليونسكو في هذا الصدد؟

- تعميم المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات اليونسكو.
- إيلاء الأولوية للتربية (البرنامج الرئيسي الأول) فيما يخص مراعاة قضايا الجنسين، وذلك من خلال البرامج والوحدات المرنة التي سبق أن أعدتها اليونسكو.
- التركيز على الحد من وطأة الفقر من خلال تعليم النساء المهارات الحياتية ونقل المعرفة إليهن.
- مواصلة الحوار بشأن السياسات العامة فيما يخص المساواة بين الجنسين وخلق فرص جديدة لتمكين المرأة من خلال التربية والعلوم والتكنولوجيا والثقافة.
- التركيز بوجه خاص على البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان في أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث.

- قيام اليونسكو، على المستوى الوطني ودون الإقليمي، بجمع البيانات عن وضع التكافؤ بين الجنسين في منطقة المحيط الهادي بحيث تشتمل مجالات مثل الهجرة والعمر وأدوار الجنسين والوضع الاجتماعي الاقتصادي.
- التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال – الجنوب — الجنوب.
- إنشاء وحدات تنسيق معنية بقضايا الجنسين في اللجان الوطنية مع توفير التدريب اللازم لها.
- ينبغي أن تشتمل الأهداف الإنمائية للألفية على الثقافة والعلوم من أجل تمكين المرأة.

وذكر المشاركون أنه ينبغي فهم "المساواة بين الجنسين" على أنه أمر يخص كلا الجنسين، وأن لكل بلد تحدياته/احتياجاته الخاصة فيما يتعلق بأولويات قضايا الجنسين.

السؤال ٥: هل ترون أنه يكرس الآن ما يكفي من تركيز وموارد لمراعاة الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين في برنامج وميزانية اليونسكو؟

رأى المشاركون بشكل عام أنه ينبغي تعزيز خطة العمل الحالية لتحقيق المساواة بين الجنسين. أما بالنسبة للموارد، فقد رأوا أن موضوع المساواة بين الجنسين يتلقى الموارد الكافية إلا أنه بحاجة إلى تحقيق نتائج أكثر وضوحاً في التطبيق العملي.

السؤال ٦: في ضوء الالتزام الدولي ببلوغ الهدفين الإنمائيين ٢ و٣ للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ما المبادرات التي تقترحونها أو ترونها مناسبة لتعبئة كل كفاءات المنظمة من أجل تمكين المرأة والفتاة؟

بالإضافة إلى الردود الواردة تحت السؤال ٤، ذُكر ما يلي:

- التشجيع على تخصيص وظائف للمرأة على المستوى الإداري.
- الاعتراف بالعمل المنزلي في حساب الناتج المحلي الإجمالي.
- التركيز بوجه خاص على تعليم الفتيات.
- الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في التربية وفي قطاعات أخرى.
- إدراج شروط مراعية لقضايا الجنسين في العقود.
- إنشاء منح تركّز على النساء.

السؤال ٧: ما هي المبادرات والأنشطة الرئيسية التي ينبغي استهلالها لتعزيز المساواة بين الجنسين في أفريقيا، في مجالات اختصاص اليونسكو، خلال "عقد تمكين المرأة ٢٠١٠-٢٠٢٠"، الذي أعلنه الاتحاد الأفريقي في قمته الثانية عشرة؟

ذكر بعض المشاركين الخطوتين التاليتين:

- التركيز بوجه خاص على تعليم الفتيات ومحو أمية الإناث.
- التركيز على حق المرأة في أن تكون لديها ممتلكات وموارد.

السؤال ٨: كيف يمكن أن تزيد اليونسكو جدوى وفعالية تدخلاتها لصالح أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والفئات المستبعدة والمحرومة، بما فيها الشعوب الأصلية؟ وما هي المبادرات التي تقترحونها على وجه الخصوص، وفي أي مجالات برنامجية؟

رأى المشاركون أن لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وللفئات المستبعدة والمحرومة، بما فيها الشعوب الأصلية، احتياجات مختلفة وبالتالي فإن الاستجابة لها بنشاط واحد لا يناسب الجميع. وأوصوا كذلك بما يلي:

- زيادة التركيز البرنامجي والأهمية التي توليها جميع القطاعات لهذه المسائل.
- بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية.
- تعزيز المكاتب الميدانية المعنية لتلبية احتياجات هذه الفئات ذات الأولوية.
- تبادل أفضل الممارسات.
- لا ينبغي إغفال منطقة المحيط الهادي في المبادرات التي تضطلع بها اليونسكو.
- تيسير المزيد من التدخل من جانب الجهات المانحة عن طريق بناء القدرات داخل المنظمة وتعبئة المزيد من الموارد لأقل البلدان نمواً وللدول الجزرية الصغيرة النامية.
- تعزيز النهج الجامع بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ترويج السياسات الموجهة لأهداف معينة لصالح اللغات المهددة بالاندثار.
- توثيق نظم المعارف التقليدية/الأصلية (ولا سيما في ظل نظام حقوق الملكية الفكرية الجديد).

وأقر المشاركون بشكل عام بجدوى وكفاءة وفعالية أنشطة اليونسكو لصالح البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث.

السؤال ٩: كيف ينبغي لليونسكو أن تستجيب، استناداً إلى أعمال جميع برامجها الرئيسية، وأنشطتها المشتركة بين القطاعات، لاحتياجات الشباب، وأن تبرز أعمالها على نحو أوضح، وأن تعزز أثر مختلف المبادرات المضطلع بها؟

تُعتبر هذه المجموعة ذات أولوية في المنطقة برمتها (إذ أن أكثر من نصف سكان آسيا الوسطى هم من الشباب). وأوصى المشاركون بما يلي:

- تعميم مراعاة قضايا الشباب في جميع البرامج.
- توفير المزيد من الموارد لبرامج الشباب باعتبارها مجالاً ذا أولوية بالنسبة لليونسكو.
- مشاركة الشباب في برامج البيئة والتنمية المستدامة.
- التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لتيسير عمالة الشباب.
- تشجيع برنامج المساهمة في أنشطة الشباب.
- مساندة البلدان في وضع سياسات للشباب.
- التركيز بقدر أكبر على مشاركة الشباب في جميع برامج اليونسكو وقطاعاتها المشتركة بين القطاعات وعلى الارتقاء بخصائص هذه المشاركة.
- تعزيز البرامج الفعالة القائمة لصالح الشباب، من ذلك مثلاً المدارس المنتسبة لليونسكو وأنديتها.
- زيادة فرص الشباب في مجال الصناعات الإبداعية.
- تمكين الشباب من الاضطلاع بأدوار في مجال التنمية على المستويين المحلي والوطني وفي مجال التعاون الدولي وتعزيز هذه الأدوار.
- دعم فرص التعليم التقني والثانوي والتعليم خارج المدرسة المتاح للشباب لتهيئتهم لعالم العمل.
- مواصلة تنظيم مؤتمر الشباب الذي يعقد قبل المؤتمر العام.
- تقديم مزيد من الدعم لمبادلات واتصالات الشباب، بما في ذلك من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

ولاحظ المشاركون أن العمل لصالح الشباب يُعتبر ذا أهمية خاصة في منطقة المحيط الهادي التي يُعتبر الشباب فيها فئة رئيسية مستهدفة في كل بلد من بلدان المحيط الهادي، والتي تضم عدة بلدان ذات سياسات وبرامج وطنية من أجل النهوض بالشباب وتمكينهم من الاضطلاع بدور قيادي. ودعا المشاركون إلى تعيين موظف معني بقضايا الشباب في مكتب آبيا.

التربية

السؤال ١٠: هل توافقون على أنه ينبغي لليونسكو، لأغراض الوثيقة ٣٦م/٥، أن تواصل تركيزها على مجالات الأولوية الأربعة، وهي محو الأمية، والمعلمون، وتنمية المهارات لعالم العمل، ورسم السياسات والتخطيط والإدارة على الصعيد القطاعي – مع مراعاة الجودة كمطلب عام؟

أقر جميع المشاركين بأن التربية تمثل **المهمة الأساسية للمنظمة** ووافقوا على **مواصلة التركيز على مجالات الأولوية الأربعة في الوثيقة ٣٥م/٥**، وهي محو الأمية، والمعلمون، وتنمية المهارات لعالم العمل (التي تشمل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني) ورسم السياسات والتخطيط والإدارة على الصعيد القطاعي، باعتبارها الأولويات الأساسية للوثيقة ٣٦م/٥، مع التركيز بقدر أكبر على تخطيط التربية وإدارتها، بما في ذلك تمويل التعليم، على الصعيدين الوطني واللامركزية.

وأكد جميع المشاركين من جديد على أهمية **تشجيع نهج شامل وجامع في مجال التربية** ابتداء من الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة إلى التعليم العالي، وذلك من منظور التعلّم مدى الحياة، على أن يشتمل ذلك أيضاً محو الأمية (ولا سيما التركيز على مهارات القراءة والكتابة للنساء). وإذ لم يبق غير خمس سنوات لتحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠١٥، فلا بد لليونسكو أن تسرّع جهودها لبلوغ هدف التعليم للجميع.

السؤال ١١: ما هو مجال الأولوية الآخر أو ما هي مجالات الأولوية الأخرى التي ينبغي أن يركز عليها برنامج اليونسكو الخاص بالتعليم من أجل دعم أولويات البلدان، وتعجيل التقدم نحو تحقيق أهداف داكار الستة للتعليم للجميع والهدفين المتصلين بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية:

رأى المشاركون بالإجماع أنه ينبغي لليونسكو أن تولي قدراً أكبر من الأولوية للمجالات التالية:

- **التعليم العالي** الذي يبيّن حركة كبيرة للطلبة في المنطقة وعملية المراجعة المقبلة لاتفاقية عام ١٩٨٣ الإقليمية الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في آسيا والمحيط الهادي.
- **التعليم من أجل التنمية المستدامة** بوصفه جزءاً من التعليم للجميع وسياسات التعليم للجميع، ومواصلة توسيع التعليم من أجل التنمية المستدامة وإنفاذه. وأوصي باستخدام شبكة المدارس المنتسبة

بشكل منتظم كمركز لترويج التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك تغيّر المناخ والتنوّع البيولوجي). وينبغي لليونسكو أن تنسق أيضاً برامج لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة بوصفها الوكالة الرائدة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ورأى المشاركون أنه ينبغي لليونسكو أن تعمل على النهوض بالتعليم في مجال تغيّر المناخ في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة. واقترح بعض المندوبين أنه ينبغي تكييف التعليم من أجل التنمية المستدامة ليكون بمثابة محور عمل.

- **التعليم من أجل السلام، والتسامح، والتفاهم الدولي**: اقترح البعض أنه ينبغي أن يصبح التعليم من أجل التنمية المستدامة تعليماً من أجل السلام والتنمية المستدامة – بالاستناد في منطقة مجموعة آسيا والمحيط الهادي على الموارد العديدة المتاحة بما في ذلك معهد المهاتما غاندي للتربية من أجل السلام والتنمية المستدامة من الفئة ١، ومركز آسيا والمحيط الهادي للتربية من أجل التفاهم الدولي، من الفئة ٢. وأبرز عدة مشاركين أهمية التعليم من أجل حقوق الإنسان كما أوصوا بالعمل على النهوض بمجتمعات عادلة ومتسامحة.

وأيد المشاركون أيضاً الأولويات التالية:

- **التعليم الثانوي.**
- **الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة؛** مع بيان أهميتهما كأساس للتعلّم مدى الحياة.
- **تعليم الفنون.** أعرب المشاركون عن تأييدهم للجهود التي تبذلها كوريا لتنظيم مؤتمر بشأن تأثير تعليم الفنون (المؤتمر العالمي الثاني لتعليم الفنون، ٢٥–٢٠١٠/٥/٢٨).
- التعليم الخاص بفيروس ومرض الإيدز.
- تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التعليم.
- تنمية المهارات ومسارات الحياة والعمل.
- تدريب المعلمين ولكن توفير التدريب أيضاً أثناء الخدمة للاضطلاع بالعمل وبالمسؤوليات في القاعات الدراسية في مراحل لاحقة من التطور الوظيفي.

ولاحظ عدة مشاركين أن هناك حاجة للتعاون فيما بين الوكالات – وذكر أحد المشاركين أن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ينبغي تطبيقهما بالاشتراك مع اليونيسيف، والتعليم للوقاية من فيروس – مرض الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. واتفقوا على أنه ينبغي لليونسكو أن تقدم المشورة في مجال السياسات والخبرة الفنية في قطاع التعليم.

السؤال ١٢: ما هي التدابير المحددة التي تقترحونها لتعزيز أثر أعمال اليونسكو في مجال التعليم وإبراز هذه الأعمال للعيان، على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية؟

يمكن **إبراز عمل** اليونسكو بصورة متزايدة من خلال إصدار مطبوعات جيدة مثل التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، والاحتفال بأيام خاصة لليونسكو وتحسين العلاقات مع وسائل الإعلام. ويمكن تعزيز أثر أعمال اليونسكو على المستوى القطري من خلال زيادة حضورها في الميدان، وضمان تنسيق أكثر فعالية مع الشركاء ولا سيما مع الجهات المانحة، والوكالات الداعية إلى عقد اجتماعات التعليم للجميع وغير ذلك من أصحاب المصلحة. ويمكن أيضاً استخدام استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم على المستوى الوطني كأساس لتحسين التنسيق مع هؤلاء الشركاء.

ومن الضروري أيضاً تعزيز عملية رصد وتقييم برامج اليونسكو لضمان أثرها. كما ينبغي تعزيز تنمية القدرات الوطنية لجمع البيانات المتعلقة بالتعليم للجميع وتحليلها على المستويين المركزي واللامركزي.

ورؤي أن من الأهمية بمكان تحسين موقع اليونسكو على شبكة الويب بوصفها مصدراً مرجعياً لجميع البلدان (بما في ذلك تغيير البروتوكول المتعلق باستخدامه لكي يتسنى للدول الأعضاء تنزيل المعلومات منه وتطويعها لأوضاعها الخاصة).

وتضمنت التوصيات الأخرى ما يلي:

- تعزيز اللجان الوطنية والمكاتب الميدانية.
- مشاركة البرلمانيين وغير ذلك من الممثلين المنتخبين.
- رصد التعليم للجميع على الصعيد العالمي.
- إقامة الشبكات على المستوى الإقليمي، بما في ذلك مع الرابطات الإقليمية القائمة، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنتدى البرلمانيين في آسيا والمحيط الهادي للتربية.
- تعزيز عملية إعداد التقارير على الصعيد الوطني.
- تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات على جميع المستويات.
- تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية.
- إشراك المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام.

- تعزيز قنوات الاتصال داخل المنظمة والاستفادة على أفضل وجه من بعض الفعاليات مثل إصدار التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، والاحتفال بالأسبوع العالمي للتعليم للجميع، واليوم الدولي لمحو الأمية، واليوم العالمي للمعلمين.
- تشجيع البحوث الاستشرافية والدراسات الاستباقية (مختبر للأفكار).

السؤال ١٣: كيف يمكن لليونسكو أن تضطلع بدور أنجع، على الصعيد القطري، في تعبئة الشركاء وتنسيق جهودهم دعماً لقطاع التربية؟

أيد المشاركون ما يلي:

- تعزيز استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم على المستوى الوطني لمساعدة اليونسكو على الاضطلاع بدور أنجع في تعبئة الشركاء وتنسيق جهودهم.
- تجميع الموارد من الشركاء المتعددي الأطراف والشركاء الثنائيين.
- تعزيز رصد عملية المعالجة والتنفيذ.
- ترويج مفاهيم اليونسكو ووحداتها المرنة وأدواتها لدى الشركاء.
- تحديد أفضل الممارسات ونشرها.
- تعزيز العلاقة بين المكاتب الميدانية والجامعة والإقليمية، وبين هيئات الأمم المتحدة واللجان الوطنية.
- تعزيز دور اليونسكو بوصفها جهة استشارية تقنية في مجال التربية.
- التواصل مع الهيئات المسؤولة عن سن التشريعات ورسم السياسات مثل البرلمان والمجلس الأعلى للتربية ووزارة التعليم ووزارة التخطيط، والعمل على حشد تأييدها.

العلوم الطبيعية

السؤال ١٤: ما هي مجالات الأولوية التي يتعين أن يواصل البرنامج الرئيسي الثاني العناية بها في عامي ٢٠١٢-٢٠١٣؟

أيّد المشاركون جميع مجالات الأنشطة المذكورة، مع إيلاء أولوية خاصة لما يلي:

- سياسات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والابتكار وبناء القدرات المتصلة بها.

- سياسات وحوكمة إدارة المياه العذبة (مع التأمل بشكل ملائم في دور مراكز اليونسكو من الفئة ٢ في هذا الميدان).

- الاستعداد لمواجهة الكوارث والتخفيف من آثارها، بما في ذلك الفيضانات والأخطار المتصلة بالمحيطات، وعلوم وخدمات المناخ ذات الصلة (واقترح البعض أن يجري تكييف أنشطة الحد من أخطار الكوارث لتكون محور عمل في إطار العلوم الطبيعية).

- تعليم العلوم.

- العلوم الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية بما في ذلك برنامج الإنسان والمحيط الحيوي.

- علوم وخدمات المحيطات، وتنمية القدرات المتصلة بها، بما في ذلك أنشطة تقييم البحار.

- وأيّد أحد المشاركين فكرة تقديم دعم أكبر للعلوم الأساسية. وأعرب البعض عن قلقهم إزاء تركيز الاهتمام على السياسات الخاصة بمصادر الطاقة المتجددة والبديلة. وألقى عدة مشاركين الأضواء على أهمية المعارف العلمية المحلية ومعارف السكان الأصليين.

السؤال ١٥: ما هي التدابير المحددة التي تقترحونها لتعزيز أثر أعمال اليونسكو في مجال العلوم الطبيعية وإبراز هذه الأعمال للعيان على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية؟

قُدمت عدة توصيات كالآتي:

- أعرب الاجتماع عن دعمه للبرامج الدولية الحكومية للعلوم وللجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات وللجان الوطنية لكل من برنامج الإنسان والمحيط الحيوي والبرنامج الهيدرولوجي الدولي والبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية والبرنامج الدولي للعلوم الأساسية. بيد أن المشاركين رأوا أنه ينبغي لليونسكو أن تبذل جهوداً لتسليط المزيد من الأضواء على هذه البرامج.

- تعزيز مهمة اليونسكو بوصفها مركزاً لتبادل المعلومات، ولا سيما من خلال تحسين إمكانيات الوصول إلى المعلومات في مكتبة اليونسكو الافتراضية، واستخدام هذه المعلومات.

- دعم المراكز من الفئة ٢ وتعبئة مساندتها.

- تعزيز اللجان الوطنية والمكاتب الميدانية في المجالات العلمية.

- مشاركة البرلمانيين وغير ذلك من الممثلين المنتخبين.

- إقامة الشبكات على الصعيد الدولي بما في ذلك مع الرابطات الإقليمية القائمة مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا أو رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

- تعزيز عملية إعداد التقارير على الصعيد الوطني.
- تشاطر المعلومات بشأن أفضل الممارسات على جميع المستويات.
- مشاركة المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام.
- تعزيز قنوات الاتصال في المنظمة.
- تشجيع البحوث الاستشرافية والدراسات الاستباقية (مختبر للأفكار).
- الاضطلاع بأنشطة بحوث وتعاون مشتركة.
- زيادة علاقات التشارك مع القطاع الخاص.

وأوصى عدة مشاركين بأن يجري تطبيق البرامج الطليعية الإقليمية (مثل COMPETENCE و BREES و SWITCH والاستعداد لمواجهة الكوارث) مع الوزارات المعنية في الدول الأعضاء على مستوى المكاتب الجامعة وبأن تُسلط عليها الأضواء بالتنسيق الكامل مع اللجان الوطنية والمكاتب الميدانية الأخرى لليونسكو.

السؤال ١٦: كيف يمكن تعبئة الشركاء، بما في ذلك الجهات المعنية غير الحكومية والقطاع الخاص، لتقديم دعم أوسع للعلوم المسخرة لخدمة التنمية على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية؟

- تعزيز الشراكة مع مراكز الفئة ٢.
- تطبيق نموذج استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم على المستوى الوطني في أماكن أخرى لتعبئة دعم على نطاق أوسع للعلوم من أجل التنمية.
- تنمية اعتراف خاص بالمسؤولية الاجتماعية الجماعية في برامج اليونسكو للعلوم.
- ابتكار تقديرات خاصة ومنح في إطار المعاهد.
- خلق فرص لتطوير الأعمال التجارية.
- مشاركة الجامعات الخاصة/والمنظمات غير الحكومية.
- إعداد سجل بالشركاء في القطاع الخاص ولدى المنظمات غير الحكومية، الذين يمكن أن تهمهم برامج اليونسكو العلمية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية.
- زيادة انتشار الأنشطة العلمية.

العلوم الاجتماعية والإنسانية

السؤال ١٧: ما هي مجالات الأولوية التي ينبغي لقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية أن يواصل التركيز عليها في عامي ٢٠١٢-٢٠١٣؟

وافق المشاركون على أنه ينبغي لليونسكو أن تخصص قدراً أكبر من الأموال لبرامج العلوم الاجتماعية والإنسانية ذات الأولوية في الوثيقة ٣٦م/٥، وعلى أن يُركز برنامج العلوم الاجتماعية والإنسانية بقدر أكبر على موضوعات معينة. وحدّد المشاركون مجالات الأولوية التالية:

- برنامج الإنسان والمحيط الحيوي – أوصى المشاركون بتعزيز الميزانية المخصصة لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي (الذي يشمل الهجرة أيضاً)، نظراً إلى أنه يُعتبر أهم مجال ذي أولوية في برامج العلوم الاجتماعية والإنسانية ونظراً إلى أنه لا يحظى حالياً بأموال كافية.
- تنمية الشباب (ويشتمل ذلك على الرياضة والتربية البدنية).
- أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، ولا سيما في مجال أخلاقيات البيولوجيا. ملاحظة: لئن حظيت الأعمال بشأن الأبعاد الأخلاقية لتغيّر المناخ بالتقدير، فقد أعرب العديد من المشاركين عن قلقهم إزاء إمكانية إعداد إعلان بشأن أخلاقيات تغيّر المناخ.

واقترح أيضاً أنه قد يتراءى لليونسكو إنشاء لجنة دولية رفيعة المستوى أو منتدى لإجراء دراسات وإصدار توصيات في مجالات التسامح أو تعزيز التفاهم في العالم.

السؤال ١٨: ما هي التدابير المحددة التي تقترحونها لتعبئة الشركاء من أجل دعم أعمال اليونسكو في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وتعزيز أثر هذه الأعمال وإبرازها للعيان على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية؟

أوصى المشاركون بما يلي: تعزيز وتحسين مهمة المنظمة بوصفها مركزاً لتبادل المعلومات؛

الاضطلاع ببحوث طليعية في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، من ذلك مثلاً في مجال إدارة المدن وعمالة المهاجرين؛ وتعزيز تنفيذ الأنشطة وتقييمها على المستوى الوطني؛ وإشراك البرلمانيين وغيرهم من الممثلين المنتخبين؛ وإقامة الشبكات على المستوى الإقليمي، بما في ذلك شبكات مع الرابطات الإقليمية القائمة؛ وإشراك المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام وتعزيز قنوات الاتصال داخل المنظمة؛ وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

السؤال ١٩: كيف يمكن أن تساعد اليونسكو، عن طريق العلوم الاجتماعية والإنسانية، على حفز التعاون الدولي؟

قُدمت عدة اقتراحات في هذا الصدد:

- التركيز على قضايا ذات أهمية عالمية/إقليمية، مثل: الشباب، والأخلاقيات وتعاطي المنشطات في مجال الرياضة.
- التركيز على المجالات التي تحظى فيها اليونسكو بدور قيادي عالمي وفريد مثل: أخلاقيات العلوم، والتحولات الاجتماعية، ومكافحة العنصرية والتمييز.

الثقافة

السؤال ٢٠: ما هي التدابير المحددة التي تقترحونها لزيادة الوعي بالتفاعل بين الثقافة والتنمية، وتحقيق إدماج أفضل للثقافة في عمليات وسياسات التنمية الوطنية؟

لاحظ المشاركون أن الثقافة تشكل عنصراً أساسياً بالنسبة للتنمية المستدامة (إلى جانب الاقتصاد والمجتمع والبيئة) وأنه يتم الاعتراف بقدر كاف بالروابط بين الثقافة والتنمية. ثم أبرزوا العلاقة الوثيقة بين الثقافة والتنمية الاقتصادية، وأوصوا بما يلي:

- النهوض بالصناعات الثقافية مثل، تشجيع وتسويق الإبداع، والمنتجات الحرفية التقليدية والمحلية، والموسيقى الشعبية، وتخصيص سياسات التمويل الصغير للأنشطة الثقافية.
- وضع وترويج سياسات السياحة الثقافية والتراثية، وبشكل أعم، تقديم دعم لوضع السياسات والتشريعات الخاصة بحماية الثقافة والنهوض بها، إلى جانب مبادئ توجيهية من شأنها أن تحقق الاتساق بين احتياجات صون التراث الثقافي والأهداف الإنمائية المحلية.
- إدارة المتاحف، وإدارة السجلات والمحفوظات.
- تعزيز تعليم الفنون/الثقافة في المدارس – وأشار البعض إلى مهرجان الفنون الاستعراضية للأطفال في شرق آسيا بوصفه مثالاً ناجحاً لما يمكن أن يقدم كإسهام في ثقافة السلام.
- دعم التشريعات الوطنية القائمة التي تحمي التراث الثقافي غير المادي.
- تشجيع الحوار بين الثقافات وبرامج التبادل.

- توفير أدلة وثائقية عن العلاقة بين الثقافة والتنمية من خلال تحسين جمع المعلومات الموجودة ونشرها، مثل وضع خرائط ثقافية، وزيادة الوعي بمساهمات التراث الثقافي في التنمية.
- إبراز ضرورة تعزيز الحقوق والأبعاد الثقافية في مجال التنمية الوطنية.
- تشجيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات أخرى على ربط استراتيجيات التنمية بالعناصر الثقافية.
- النهوض بالتعاون الإقليمي من خلال التراث الثقافي المادي وغير المادي معاً.

السؤال ٢١: ما هي مجالات الأولوية التي ينبغي لبرنامج اليونسكو الخاص بالثقافة أن يواصل التركيز عليها في عامي ٢٠١٢-٢٠١٣؟

تم تدعيم جميع مجالات الأولوية مع التركيز بوجه خاص على المجالات المتصلة بالثقافة والتنمية من جهة، وبالتراث الثقافي بكل أشكاله من جهة أخرى. ويشتمل ذلك على ما يلي: تعزيز الثقافة والتراث بوصفهما قوة دافعة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة؛ وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في صون التراث؛ وحماية و/أو حفظ وصون التراث بكل أشكاله؛ وتعزيز التنوع الثقافي؛ والحوار بين الثقافات وثقافة السلام؛ وتنمية المتاحف وحماية القطع الثقافية؛ وتنمية الصناعات الثقافية والإبداعية؛ وتعزيز أشكال التعبير الثقافي؛ والسياسات الثقافية وإعداد البيانات/المؤشرات الثقافية. بيد أن بعض المشاركين اقترحوا أن تعاد صياغة هذه الأولويات وأن يتم دمجها.

السؤال ٢٢: هل هناك نهوج خاصة للحوار بين الثقافات، بما في ذلك الحوار بين الأديان، ينبغي لليونسكو أن تواصل التركيز عليها؟ وإن كان الأمر كذلك، فيرجى تحديد هذه النهوج؟

سلط المشاركون الأضواء على الأهمية الاستراتيجية للحوار بين الثقافات ولتطوير هذا الحوار من خلال جملة أمور منها ما يلي:

- برنامج للبحوث والنشر والتوزيع معني بالقيم العالمية والقيم الإنسانية التي تستند إليها جميع الأديان/وثقافات الأقليات/والحضارات.
- الاعتراف بالمؤسسات وبالأفراد الذين يعملون على تعزيز التفاهم بين الثقافات.
- تنظيم المنتديات بشأن الحوارات بين الثقافات.
- تعبئة شبكة المدارس المنتسبة ومدارس اليونسكو وأنديتها.

- الحوار بين الثقافات (متابعة منتدى الحوار بين الثقافات المزمع عقده في منطقة المحيط الهادي في عام ٢٠١١).
- دعم الشبكات القائمة والمنظمات غير الحكومية النشطة في الحوار بين الثقافات وبين الأديان على الصعيدين الوطني والعالمي.
- تعزيز الحوار بين الثقافات وبين الأديان على مستوى طبقات مختلفة في المجتمع، واستخدام مطبوعات اليونسكو بشأن "تواريخ....." لأغراض تربوية (من أجل ثقافة السلام).

وأثني بوجه خاص على أنشطة مركز آسيا والمحيط الهادي للتربية من أجل التفاهم الدولي، بما في ذلك الأنشطة التي يضطلع بها المركز في مجال تنمية القدرات.

السؤال ٢٣: ما هي المبادرات الملموسة التي تقترحونها لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقيات الثقافية السبع؟

شدد المشاركون على أهمية بناء القدرات بالنسبة لتطوير الدراية الفنية في مجال صون التراث. كما أوصوا بإيلاء الأولوية للتصديق على الاتفاقيات، وبأنه ينبغي أن تقدم اليونسكو دعماً تقنياً ودراية فنية إلى الدول الأعضاء من أجل التصديق على الاتفاقيات وتنفيذها وترجمتها إلى سياسات وطنية ومبادئ توجيهية، وبأن تُبذل الجهود لتحسين تقييم ورصد تنفيذ هذه الاتفاقيات. وأوصى المشاركون أيضاً بتنظيم حملات إعلامية للتوعية، وإعداد قوائم حصر للتراث (المادي وغير المادي)، والقيام بشكل منتظم بمتابعة تنفيذ الاتفاقيات في البلدان التي صدقت عليها بالفعل، وإجراء حوار بشأن السياسات. وتم الحث على ترجمة جميع الاتفاقيات إلى اللغات المحلية.

وأشار بعض المشاركين إلى أهمية تحقيق الاتساق في إعداد القوائم المتصلة باتفاقية عام ١٩٧٢ (توصية إشبيلية)، واتفاقية عام ٢٠٠٣ (توصية أبو ظبي) وبرنامج "ذاكرة العالم" (توصية كانبيرا).

وحث المشاركون على تقديم الدعم لتعبئة الموارد من أجل صندوق التراث العالمي في المحيط الهادي، مع تخصيص وظيفة للتراث العالمي في مكتب آبيا، وعلى بناء القدرات لمختلف أشكال صون التراث الثقافي (قيام المعاهد التدريبية بإيلاء عناية خاصة للمرشحين من منطقة المحيط الهادي).

السؤال ٢٤: ما هي التدابير المحددة التي تقترحونها لتعبئة الشركاء من أجل دعم أعمال اليونسكو في مجال الثقافة وتعزيز أثر هذه الأعمال وإبرازها للعيان، على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية؟

أوصى المشاركون بمراعاة عدة مجالات لتحسين أثر الأعمال وإبرازها للعيان (تعزيز اللجان الوطنية والمكاتب الميدانية؛ ومشاركة البرلمانيين وغيرهم من الممثلين المنتخبين؛ وتنظيم الحوار على المستوى الإقليمي، بما في

ذلك مراعاة الترشيحات المقدمة عبر الحدود؛ وتعزيز عملية إعداد التقارير على الصعيد الوطني واتخاذ التدابير اللازمة للتكرار؛ وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات على جميع المستويات؛ ومشاركة المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام؛ وتعزيز قنوات الاتصال داخل المنظمة؛ وتعزيز برامج التبادل الثقافي على مختلف المستويات؛ والنهوض بالبحوث الاستشرافية والدراسات الاستباقية (مختبر للأفكار) والانتفاع بما يبرز من عمل اليونسكو. والدور الجديد لمعاهد الفئة ٢، ولا سيما في مجال التراث غير المادي. وتم التشديد على مركز التراث غير المادي لآسيا والمحيط الهادي بوصفه مثالاً على التقدم الإيجابي المحرز.

الاتصال والمعلومات

السؤال ٢٥: ما هي مجالات الأولوية في ميدان الاتصال والمعلومات التي يمكن أن تواصل اليونسكو التركيز عليها في عامي ٢٠١٢-٢٠١٣؟

أوصى المشاركون بإعادة التأكيد على جميع مجالات الأولوية التي تم تحديدها ، ولكنهم أوصوا أيضاً بالتركيز على حرية التعبير وحرية تداول المعلومات (بما في ذلك تطبيق المعايير القانونية والمعايير المتعلقة بالسلامة والمعايير الأخلاقية والمهنية المعترف بها دولياً)، وإقامة وسائل إعلام حرة ومستقلة وتعددية (على أساس مؤشرات تنمية وسائل الإعلام المشتركة بين اليونسكو والبرنامج الدولي لتنمية الاتصال)، وعلى التثقيف في مجال وسائل الإعلام والمعلومات، وبناء قدرات مهنيي وسائل الإعلام والمعلومات، واستخدام وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال في الحوار وإعادة الإعمار وبناء السلام، وإقامة وسائل إعلام حرة ومستقلة وتعددية.

وبالإضافة إلى ذلك، أوصى المشاركون بالاضطلاع بأنشطة مثل صون التراث الوثائقي (ذاكرة العالم)، والنهوض بالتراث الرقمي، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات النقالة لتمكين المجتمعات المحلية في المناطق النائية، والتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات لإدخال شبكة الإنترنت العريضة النطاق.

السؤال ٢٦: ما هي التدابير المحددة التي تقترحونها لتعبئة الشركاء من أجل دعم أعمال اليونسكو في مجال الاتصال والمعلومات وتعزيز أثر هذه الأعمال وإبرازها للعيان، على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية؟

أوصى المشاركون بالنسبة للقطاعات الأخرى بتعزيز دور اليونسكو بوصفها مركزاً لتبادل المعلومات وبالاضطلاع بأنشطة ترويجية، وتعزيز اللجان الوطنية والمكاتب الميدانية، ومشاركة البرلمانيين وغيرهم من الممثلين المنتخبين، وإقامة الشبكات على الصعيد الإقليمي، وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات على جميع المستويات، ومشاركة المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، وتعزيز قنوات الاتصال داخل المنظمة، وبناء قدرات مهنيي الإعلام من خلال التثقيف في مجال المعلومات الموجهة لوسائل الإعلام، واستهلال برامج للاعتراف بالمؤسسات/الأفراد الذين يروّجون للحق في الحصول على المعلومات. وأوصى أحد المشاركين بعقد

مؤتمر إقليمي بشأن تنمية وسائل الإعلام التعددية في عام ٢٠١٢، يوافق الذكرى السنوية العشرين لإعلانات ألماتي بشأن تعزيز وسائل الإعلام المستقلة والتعددية.

السؤال ٢٧: ما هي التدابير الأخرى التي تقترحونها للمساعدة على دعم صياغة استراتيجيات وطنية جامعة للاتصال والمعلومات وجعلها نقطة مرجعية للبرمجة القطرية المشتركة في الأمم المتحدة؟

شدد المشاركون بوجه خاص على الحق في الحصول على المعلومات بوصفه أحد دعائم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وعلى وضع إطار لاستراتيجيات المعلومات والاتصال الوطنية الجامعة، وعلى دعم تكرارها.

السؤال ٢٨: ماذا ينبغي أن تكون الأهداف الرئيسية والمكونات البرنامجية التي تشكل برنامج ثقافة السلام الجديد المشترك بين القطاعات والجامع للتخصصات المترابط والمحدد الهدف والمبتكر في الوثيقة ٣٦م/٥؟

أيد المشاركون المديرة العامة في مبادرتها الجديدة الرامية إلى التركيز على ثقافة السلام. وأوصوا بالاضطلاع بأنشطة على مستوى القاعدة الأساسية، وبإسهام جميع القطاعات في بناء السلام، وبالتأمل في دور معهد من الفئة ١ في نيودلهي (هو معهد المهاتما غاندي للتربية من أجل السلام والتنمية المستدامة) والمراكز ذات الصلة من الفئة ٢. وشدّدوا على تعليم الفنون (ويمكن أن يكون ذلك في برنامج منفصل مشترك بين القطاعات)، وتعليم التراث العالمي وأنشطة مركز آسيا والمحيط الهادي للتربية من أجل التفاهم الدولي. وينبغي لليونسكو أن تستخدم برنامج وسائل الإعلام والمعلومات من أجل ثقافة السلام.

البرامج المشتركة بين القطاعات

وافق المشتركون على الاحتفاظ بهذه الطريقة في العمل، ولكن مع تقليل عدد البرامج وتحسين تركيزها. وينبغي اجتذاب موارد خارجة عن الميزانية (وليس الاعتماد فقط على الميزانية العادية). وينبغي تشجيع إقامة الشبكات (برامج شراكة) وإضفاء الطابع المؤسسي على البرامج (مثل الكراسي الجامعية لليونسكو، ومراكز اليونسكو من الفئة ٢) وذلك من أجل تحسين أدائها البرامج. ودعا المشاركون إلى تخصيص الموارد لذلك في الوثيقة ٣٦م/٥.

ووافق عدة مشاركين على مواصلة البرنامج التنسيقي المشترك بين القطاعات والمعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى تقديم دعم إلى البلدان في أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث.

السؤال ٢٩: هل لديكم مقترحات بشأن وضع نهوج وطرائق لتنفيذ هذا البرنامج – على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية – وللإسهام في إبراز صورته؟

اشتملت الاقتراحات على ما يلي:

ترويج الوحدات المرنة التدريبية الخاصة من خلال المؤسسات من الفئتين ١ و٢؛ والتشجيع على تقليص المبالغ التي تنفق لأغراض عسكرية وللأسلحة النووية؛ والنهوض بالسياسات الوطنية وأنشطة العمل الخاصة بالتعليم من أجل السلام والتنمية المستدامة.

السؤال ٣٠: ما هو تصوركم لأعمال البرامج المشتركة بين القطاعات، وهل تفضلون استمرارها؟ وما هي الطريقة أو الطرائق الأخرى التي تقترحونها لإسهام اليونسكو في الأنشطة المشتركة بين القطاعات؟

أيد المشاركون بشكل عام استمرار البرامج المشتركة بين القطاعات ولكن مع استعراض المنتجات والنتائج المحققة خلال فترتي العامين المشمولتين بالوثيقتين ٣٤م/٥ و٣٥م/٥. واقترح البعض أن أفضل وسيلة لتحقيق الطابع المشترك بين القطاعات في هذه الأعمال هو أن تُنفذ على الصعيد الوطني.

السؤال ٣١: إذا استمرت طريقة الاعتماد على برامج مشتركة بين القطاعات، هل تودون:

(أ) أن تبقوا على البرامج الحالية المواضيعية والتنسيقية، مع اعتماد أهداف رفيعة المستوى واضحة التحديد، ونتائج منشودة؟

(ب) أن تضيفوا أو تنهوا تدريجياً أي برامج مشتركة بين القطاعات؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو هذا البرنامج أو ما هي هذه البرامج؟

(جـ) أن تجعلوا عدد البرامج المشتركة بين القطاعات قاصراً على ثلاثة أو أربعة مواضيع/أفكار رئيسية – مصحوبة بتحديد أهداف معينة رفيعة المستوى، ونتائج منشودة، وتخصيص ميزانية وموارد بشرية معينة لأدائها؟

(د) أن تقدموا مقترحات بشأن طرائق تعزيز أداء البرامج المشتركة بين القطاعات؟

حبذ المشاركون الخيار (جـ) التالي: "جعل عدد البرامج المشتركة بين القطاعات قاصراً على ثلاثة أو أربعة مواضيع/أفكار رئيسية – مصحوبة بتحديد أهداف معينة رفيعة المستوى، ونتائج منشودة، وتخصيص ميزانية وموارد بشرية معينة لأدائها".

وأشار أغلبية المشاركين في هذا الصدد إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك تغيّر المناخ وتعليم العلوم)، والإسهام في الحوار بين الحضارات والثقافات وفي ثقافة السلام، وتغيّر المناخ والتعلُّم المعزز بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

السؤال ٣٢: في سياق زيادة التواؤم بين أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، هل لديكم مقترحات معينة لزيادة تعزيز إسهام اليونسكو في بلوغ الغايات والأهداف الإنمائية على الصعيد القطري؟

شدّد المشاركون على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام للبرمجة المشتركة في إطار منظومة الأمم المتحدة، ولزيادة توضيح مدى مطابقة برامج اليونسكو لخطط التنمية الوطنية. وينبغي أن تبين مذكرات التفاهم التي تبرمها اليونسكو مع الدول الأعضاء الشراكة القائمة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

ووافق المشاركون على أن اللجان الوطنية تشكل جزءاً لا يتجزأ من اليونسكو. وينبغي لليونسكو أن تبذل الجهود لتعزيز بناء قدرات اللجان الوطنية وذلك مثلاً من خلال تنظيم حلقات تدارس في كل مكتب جامع، وجمع الأموال لإنشاء منح أو برنامج تبادل لصالح موظفي اللجان الوطنية. وينبغي لليونسكو أن تولي عناية لرأي اللجان الوطنية. وينبغي للمكاتب الجامعة أن تتابع بقدر أكبر أنشطة اللجان الوطنية، إذ إن اللجان الوطنية تقيّم أيضاً أنشطة المكاتب الإقليمية والمكاتب الجامعة.

وأوصى المشاركون باعتماد طريقة عمل تتمثل في تعيين خبير استشاري محلي تابع لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عندما لا يوجد أي مكتب لليونسكو، وبأن يجري إعلام وتذكير المنسق المقيم للأمم المتحدة بأحكام الاتفاق القائم بين اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مما يتيح للمنسق المقيم إمكانية دعوة اللجنة الوطنية المعنية إلى حضور اجتماعات الأفرقة القطرية للأمم المتحدة بصفة مراقب ولا سيما في البلدان التي لا توجد فيها مكاتب لليونسكو، كما أوصوا بمواصلة النقاش لكي تصبح اللجان الوطنية أعضاء كاملة العضوية في فريق الأمم المتحدة القطري في المستقبل.

السؤال ٣٣: هل لديكم مقترحات بشأن مبادرات أو طرائق يمكن أن تزيد تعزيز دور اللجان الوطنية والتعاون فيما بينها، على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية؟

قُدمت عدة اقتراحات في هذا الصدد ومنها بوجه خاص ما يلي: تحسين التنسيق والترابط بين اللجان الوطنية والمكاتب الميدانية؛ وإنشاء محفل إلكتروني للجان الوطنية كي تبادل الآراء والمعلومات بشأن قضايا تحظى باهتمام مشترك؛ وإعادة تنشيط اللجنة الدائمة للجان الوطنية لليونسكو. وأوصى عدة مشاركين بأن تقوم اللجان الوطنية بضمان مشاركة ممثلين عن جميع الوزارات الحكومية المعنية باليونسكو، وبأن تنظم قدراً أكبر من برامج التبادل بين اللجان الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادي، ولا سيما لتعزيز المساعدة والتدريب المتبادلين.

وأوصي بإضفاء طابع رسمي على الاجتماعات التي تُنظم بين اللجان الوطنية والأمانة أثناء دورات المجلس التنفيذي والمؤتمر العام. وأوصى بعض المشاركين بتخصيص ميزانية عادية للجان الوطنية من أجل زيادة قدراتها.

وأوصي أيضاً بأن تقوم المديرة العامة بإرسال خطاب إلى جميع الحكومات لزيادة الوعي باللجان الوطنية ولالتماس دعمها الكامل للجان الوطنية.

واشتملت اقتراحات أخرى على ما يلي: تنظيم حوارات منتظمة على المستوى الجامع/دون الإقليمي؛ والنهوض بمشروعات إقليمية؛ وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات؛ وتبادل البرامج بين اللجان الوطنية؛ وتشجيع جميع اللجان الوطنية على أن يكون لديها أخصائيون معنيون بجميع مجالات اختصاص اليونسكو؛ وأوصى أحد المشاركين بأنه ينبغي أن تتولى اللجان الوطنية المعنية (في البلدان المضيفة) عملية تقييم مراكز/معاهد اليونسكو من الفئة ٢.

السؤال ٣٤: هل لديكم اقتراحات محددة بشأن مجالات البرنامج التي ينبغي أن تعمل فيها اليونسكو على إقامة مزيد من الشراكات لتحقيق المزيد من التأثير والنتائج؟

لاحظ المشاركون أن الشراكات ينبغي أن تسعى إلى تحقيق قدر أكبر من الآثار والنتائج وأن تقترن بالاحتياجات وبجدوى العمل وأهدافه. أما المجالات التي تم تحديدها بوصفها تنطوي على درجة عالية من الإمكانيات فهي: التعليم من أجل التنمية المستدامة، والتعليم الجامع، والتعليم التقني والمهني، وتسخير التكنولوجيا لأغراض الابتكار، والتثقيف في مجال وسائل الإعلام، وتغيّر المناخ والتخفيف من الكوارث.

السؤال ٣٥: كيف يمكن لليونسكو أن تعتمد بمزيد من الفعالية على قدرات وأعمال ومساهمات المعاهد والمراكز من الفئة ٢، سعياً إلى تحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية والنتائج المنشودة لأنشطة البرنامج؟

رأى المشاركون أن المعاهد من الفئة ٢ تنطوي على إمكانيات هائلة لتنمية القدرات (بيد أنه أوصي بأن تعمل هذه الهيئات على ضمان التحاق مشاركين من منطقة المحيط الهادي ببرامجها التدريبية). ورأوا أنه ينبغي مواصلة تعزيز التعاون بين المراكز من الفئتين ١ و٢ وبين المكاتب الميدانية، وأنه ينبغي لليونسكو أن تشجع إقامة شبكات للمراكز من الفئتين ١ و٢. كما ينبغي لليونسكو أن توضح الوصلة بين المنظمة والمراكز من الفئة ٢ على موقعها الشبكي. وطالب البعض بمزيد من أنشطة التقييم والرصد. كما أوصى المشاركون بتحقيق قدر أكبر من الترابط والتفاعل والتشاور مع قطاعات البرنامج ولا سيما من خلال عمليات التخطيط الاستراتيجي والتقني.

السؤال ٣٦: هل لديكم مقترحات محددة بشأن الطريقة التي يمكن بها للأمانة والأطراف الفاعلة الوطنية، بما فيها اللجان الوطنية، أن تعزز صورة المنظمة، لا سيما من خلال الترويج الإعلامي، وإقامة علاقات استراتيجية مع وسائل الإعلام على الصعيد العالمي وفي منطقتكم وبلدكم؟

إلى جانب التوصيات الواردة أعلاه، ذُكر ما يلي: تنمية القدرات الإعلامية للمكاتب الميدانية واللجان الوطنية بشكل منتظم، وصيانة موقع المنظمة على الويب بشكل أفضل، وتزويد وسائل الإعلام بمقالات للخبراء، ودعم

وحدات وسائل الإعلام في الوزارات المعنية، ومجموعات المواد الإعلامية التي سبق أن أعدتها اليونسكو بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم للجميع، وتنظيم لقاءات إعلامية منتظمة بشأن أنشطة اليونسكو، وتعزيز حضور اللجان الوطنية ومراكز الفئة ٢ على شبكات الويب.

تحسين آليات تنفيذ برامج اليونسكو بأفضل شكل

قُدمت التوصيات التالية:

بالنسبة للدول الأعضاء:

- تعزيز اللجان الوطنية
- تحديد نظم أساسية
- تعزيز الموظفين
- زيادة مدة خدمة الموظفين
- تعميم مفاهيم اليونسكو ووحداتها المرنة ونماذجها
- إقامة صلات وثيقة مع البرلمانيين وغيرهم من القادة المنتخبين
- تحسين الدعم المقدم إلى الدول الجزرية في منطقة المحيط الهادي.

وبالنسبة لليونسكو:

- تعزيز المكاتب الميداني
- تعيين موظفين ذوي الخبرة
- ضمان أخصائي لكل قطاع
- تعزيز مهام المنظمة بوصفها مركزاً لتبادل المعلومات، وتشاطر نماذج اليونسكو ووحداتها المرنة ومطبوعاتها
- ضمان متابعة البعثات/والأنشطة التدريبية/وحلقات العمل
- تعيين خبير استشاري تابع لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الأماكن التي لا توجد فيها مكاتب ميدانية لليونسكو
- إيجاد حلول للموظفين الذين لا يؤدون عملهم كما هو متوقع منهم
- حفز الموظفين من خلال توفير فرص للتقدم الوظيفي.